

Distr.: Limited
3 July 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣

٣-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

توصية بالتمويل من الموارد الأخرى**

البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج

موجز

يُعرَض البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج للإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية على المجلس التنفيذي لمناقشته والتعليق عليه. ويُطَلَب إلى المجلس التنفيذي الموافقة على الميزانية البيانية الإجمالية البالغة ٩ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الأخرى، رهنا بتوافر المساهمات المقدمة لأغراض محددة، للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧.

* E/ICEF/2013/19

** وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٦، سُنِّح هذه الوثيقة ونُشر على الموقع الشبكي لليونيسيف، إلى جانب مصفوفة النتائج، في موعد أقصاه ستة أسابيع من مناقشة مشروع وثيقة برنامج المنطقة في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣. وتُقدم الوثيقة المنقحة لبرنامج المنطقة بعد ذلك إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-38450X (A)



المملكة العربية السعودية	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة البحرين	البيانات الأساسية: (٢٠١١، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)	
٤,٩/٥,١	٠,٤/٠,٤	٠,١/٠,٢	٠,١/٠,٢	٠,٧/٠,٨	عدد الأطفال (بالملايين، دون سن ١٨ سنة)
٩	١١	٨	١٠	٧	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	حالات نقص الوزن لدى الأطفال (نسبة مئوية، المتوسط والحد)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	(نسبة مئوية ذكور/إناث، حضر/أريف، الأفقر/الأغني)
*٢٤	*١٤	*٧	*٢٠	*١٢	معدل الوفيات النفاسية (لكل ١٠٠٠ مولود حي، عُدل، في عام ٢٠١٠)
٩٧	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	استخدام مصادر مياه الشرب المحسنة (نسبة مئوية، ٢٠١٠)
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٨	استخدام المرافق الصحية المحسنة (نسبة مئوية، ٢٠١٠)
٩٨	٩٩	٩٣	٩٩	٩٤	نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة الذين تلقوا ثلاث جرعات من اللقاح الثلاثي (ضد الدفتريا والسعال الديكي والكزاز) (نسبة مئوية)
٩٨	٩٩	٩٩	٩٩	٩٤	نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة الذين تلقوا لقاح الحصبة (نسبة مئوية)
٨٩/٩٠	١٠٠/٩٧	٩٥/٩٥	١٠٠/٩٩	٩٨/٩٤	معدل القيد في المدارس الابتدائية (صافي النسبة المئوية، الذكور/الإناث)
(٢٠٠٩)	(٢٠٠٨)		(٢٠٠٦)	(٢٠٠٦)	
صفر	٩٦/٩٦	٩٧/٩١	٩٨/٩٧	٨٤/٨٥	معدل الوصول إلى الصف الأخير من المرحلة الابتدائية (نسبة مئوية، ذكور/إناث)
	(٢٠٠٩)	(٢٠٠٧)	(٢٠١٠)	(٢٠١٠)	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين (نسبة مئوية، ١٥-٤٩ سنة، ذكور/إناث)

المملكة العربية السعودية	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة البحرين	البيانات الأساسية† (٢٠١١، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)
صفر	صفر	صفر	صفر	معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الحوامل (نسبة مئوية)
صفر	صفر	صفر	٣/٦ (٢٠٠٠)	عمل الأطفال (نسبة مئوية، الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٥ سنة، ذكور/إناث)
صفر	صفر	صفر	صفر	تسجيل المواليد (نسبة مئوية، أقل من ٥ سنوات في العمر)
صفر	صفر	صفر	صفر	(نسبة مئوية، ذكور/إناث، حضر/ريف، الأفقر/الأغني)
١٧ ٨٢٠	٤٨ ٩٠٠ (٢٠١٠)	٨٠ ٤٤٠	١٥ ٩٢٠ (٢٠١٠)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)

† المزيد من المعلومات الشاملة المقدمة من البلد عن الأطفال والنساء متاحة على الموقع الشبكي التالي:
www.childinfo.org

* الأرقام الواردة في الجدول أعلاه هي التقديرات المعدلة التي أعدها الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقدير الوفيات النفاسية. ويبلغ التقدير المقدم بشأن معدل الوفيات النفاسية على الصعيد القطري بالنسبة للإمارات العربية المتحدة صفر لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء (٢٠٠٧)، على النحو المقدم من مكتب الوطني للإحصاءات في الإمارات العربية المتحدة، لعام ٢٠١١.

موجز حالة الأطفال والنساء

١ - يبلغ مجموع عدد السكان في بلدان الخليج الخمسة زهاء ٤٢ مليوناً. وفي عام ٢٠١١، كان في المملكة العربية السعودية أكبر مجموعة من السكان، وهي ٢٨ مليون نسمة؛ تليها الإمارات العربية المتحدة، ٧,٩ ملايين نسمة، والكويت، ٢,٨ ملايين نسمة؛ وقطر، ١,٩ ملايين نسمة، والبحرين، ١,٣ ملايين نسمة^(١). ويمثل المراهقون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ إلى ١٩ سنة ٨ في المائة من السكان في قطر، و ١٤ في المائة من السكان في الكويت، و ١٢ في المائة من السكان في البحرين^(٢). ويشمل السكان في البلدان الخمسة عدداً كبيراً من العمال الأجانب الذين تجذبهم فرص العمالة المحلية؛ وتتراوح تقديرات نسبة العمال الأجانب ما بين ٣١ في المائة في المملكة العربية السعودية (الإدارة المركزية للإحصاءات والمعلومات، ٢٠١٠) إلى ٦٨ في المائة في الكويت (المكتب المركزي للإحصاءات، ٢٠١١)، إلى ٨٩ في المائة في الإمارات العربية المتحدة (المكتب الوطني للإحصاءات، ٢٠١٠).

٢ - وتمثل دول الخليج الخمس التي يغطيها البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج قوة سياسية ونفوذاً مهمين في الشرق الأوسط وفيما بين الدول الإسلامية. وقد أبدت تلك الدول التزامات خيرية جديرة بالإشادة، في داخل البلد، وبالنسبة لأقل البلدان نمواً. وقد وضعتهم المخصصات السنوية لأغراض التنمية والمساعدة الإنمائية الرسمية الإنسانية، التي تربو على ٥ بلايين دولار، كمجموعة تتصدر قائمة المانحين الذين ليسوا جزءاً من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومنذ عام ١٩٧٣ إلى عام ٢٠٠٨، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية العربية حوالي ١,٥ في المائة من متوسط الدخل القومي الإجمالي، أي ضعف نسبة ٠,٧ في المائة وهو الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتعد المملكة العربية السعودية أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية وبلغ ما رصدته عام ٢٠٠٨ رقماً قياسياً هو ٥ بلايين دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية، وما يربو على ٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠٩. وقدمت الإمارات العربية المتحدة بليون دولار، وقدمت الكويت ٥٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٩.

٣ - وقد حققت الدول الخمس جميعها خطوات مهمة في تحسين صحة وبقاء الطفل ووصوله إلى التعليم، حيث حققت الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، وهي تسير على درب تلبية أهداف أخرى. وفي مجال التعليم، حققت بلدان الخليج عامة تحسينات مهمة في

(١) بيانات البنك الدولي متاحة على الموقع الشبكي <http://data.worldbank.org/country>

(٢) المرجع نفسه.

صافي معدلات القيد. وفي المملكة العربية السعودية بلغ المعدل ٩٧ في المائة لكل من الذكور والإناث في عام ٢٠١١، مما وصل بمؤشر تكافؤ الجنسين إلى ١^(٣). وبلغ صافي معدل التسجيل في المدارس الابتدائية في قطر عام ٢٠١٠، ما نسبته ٩٢,٦ في المائة وسجلت الفتيات معدلا أعلى (٩٤ في المائة) من الفتيان (٩١,٢ في المائة)؛ وبلغ مؤشر تكافؤ الجنسين ١,٠٣^(٤). وبلغ معدل إلمام الشباب (١٥-٢٤ عاما) بالقراءة والكتابة ١٠٠ في المائة في البحرين بالنسبة للذكور والإناث، و ٩٦,٨ في المائة في قطر وسجلت الفتيات معدلا أعلى (٩٨,٣ في المائة) عن الذكور (٩٦,٣ في المائة) في عام ٢٠١٠^(٥).

٤ - وبالرغم من أن الخطط الإنمائية الوطنية تدعو إلى برامج شاملة ومتكاملة للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، فإن التسجيل في مؤسسات النماء في مرحلة الطفولة المبكرة منخفض نظرا لمسائل تتعلق بالقدرة على تحمل النفقات والتسهيلات الخاصة، وقد أدى هذا إلى تدهور هبة المدارس. وبالرغم من المكاسب الكمية المتمثلة في التسجيل في المدارس لكل من الفتيات والفتيان، توجد شواغل بشأن نوعية التعليم والتحصيل الدراسي. وطبقا للنتائج المستخلصة من الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم ٢٠١١، لم يصل أي من بلدان منطقة الخليج المشاركة إلى مستوى المعيار المرجعي الدولي البالغ ٥٠٠ في الرياضيات أو العلوم، حيث سجلت قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة جميعها ما بين ٣٩٤ و ٤٦٥.

٥ - وقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر والرُضع في هذه البلدان، وهي تسير على درب تحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن وفيات الأطفال. وبالرغم من ذلك، لا تزال الفوارق موجودة على المستوى دون الوطني (ففي الإمارات العربية المتحدة مثلا، يبلغ معدل الوفيات لمن هم دون الخامسة من العمر ١٠,٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في أبوظبي، بينما يبلغ ٦,٥ في عجمان). ومعدل الوفيات النفاسية منخفض في هذه البلدان الخمسة فيتراوح بين ٨ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في قطر و ٢٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في المملكة العربية السعودية. ولئن تحقق تقدم كبير في خفض معدلات وفيات الأطفال فإن هذه البلدان تعاني من قضايا صحية ناشئة من قبيل بدانة الأطفال والأمراض غير المعدية مثل السُّكري.

(٣) إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (<http://stats.uis.unesco.org>).

(٤) هيئة الإحصاءات القطرية الإلكترونية (www.qsa.gov.qa).

(٥) إحصاءات اليونسكو، المرجع السابق.

٦ - وفيما يتعلق بالمراهقين، لا تزال الاستراتيجيات الوطنية في مرحلة مبكرة من الإعداد. وثمة حاجة إلى توجيه الزخم والطاقت التي يتمتع بها المراهقون والشباب ذكورا وإناثا، في اتجاه إيجابي، وإعدادهم لأدوار قيادية في المستقبل.

٧ - وفي سائر المنطقة، يبرز انعدام المساواة الجنسانية تدني مشاركة النساء السياسية والاقتصادية. وبالرغم من أن بلدان منطقة الخليج قدمت استثمارات لزيادة مستويات تعليم المرأة في العقد الأخير، كما أن معدلات تسجيل النساء في التعليم العالي أعلى منها بالنسبة للرجال، لم توفق تلك البلدان في إدماج المرأة في الأنشطة الاقتصادية لجني فوائد هذا الاستثمار.

٨ - ودول الخليج أطراف في العديد من صكوك حقوق الإنسان، مع إبدائها لتحفظات على بعض المواد. ومع الإشادة بالإنجازات المهمة لتلك الدول في مختلف الميادين، توصي الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل باتخاذ المزيد من الإجراءات لتنسيق القوانين المحلية ولا سيما المتعلقة بتوفير الحماية، مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان التي جرى التصديق عليها. وتشمل تلك المسائل الحد الأدنى للسن القانوني للمسؤولية الجنائية ولزواج الفتيات (وتلك أيضا مسألة آثارها اللجنت المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة)؛ وعدم وجود قوانين مستكملة لعدالة الأحداث؛ وعدم كفاية مهارات الموظفين في التعامل مع الأطفال الجانحين؛ وانعدام الإحصاءات الموثوقة بشأن العنف ضد الأطفال، والمتأثرين بحالات الإعاقة، والعنف المترلي. ودعت اللجنة أيضا إلى إعداد استراتيجيات متعددة القطاعات لتحسين الوصول إلى خيارات جيدة في مجال النماء في مرحلة الطفولة المبكرة بالنسبة لمن هم في البيوت ولمن هم في مرحلة ما قبل المدرسة.

٩ - ويثير النقص النسبي للبيانات المصنفة فيما يتعلق بالأطفال، ولا سيما المتصلة بتوفير الحماية، بما في ذلك على المستويات دون الوطنية، وطبقا للفئات العمرية، ونوع الجنس، ومستويات الثراء الخمسة، وما إلى ذلك، شواغل بشأن أفضل أوجه العدل المتعلقة بالخدمات الاجتماعية الإنمائية. وتحتاج نُظُم قواعد البيانات في معظم بلدان منطقة الخليج إلى تعزيز من أجل تحديد ما تبقى من جيوب لأوجه التفاوت والضعف داخل البلد، ومن أجل تيسير الدعوة لسياسات قائمة على الأدلة لعمليات تشريعات وخطط سياسات تركز على الحقوق. ومن اللازم توفير إمكانية الوصول إلى النتائج على نطاق واسع للمساعدة على الرصد المنتظم لحالة الأطفال. وسيساعد تعزيز القدرات المؤسسية والإنسانية وتوعيتها جنسانيا على ضمان أقصى قدر من الإنصاف والاستدامة على المدى الطويل لمبادرات نماء الطفل.

١٠ - وتوجد "شبكات أمان اجتماعية رسمية واسعة النطاق وعميقة إلى حد ما، وهي توفر الدعم للأرامل، والمطلقات، والمرضى، وكبار السن، والشابات غير المتزوجات والعاطلات عن العمل، والطلاب وأسر السجناء، ولو أنه ليس من الجلي إن كانت تصل إلى أشد المحتاجين إليها"^(٦). وفي بعض بلدان منطقة الخليج، تغطي نُظُم الحماية الاجتماعية التي تدعمها الدولة بعض غير المواطنين، ويشمل ذلك المهاجرين واللاجئين - من بين الأشد فقرا وضعفا. ومن المهم بالنسبة لحكومات منطقة الخليج استعراض هياكل الرعاية الاجتماعية للتأكد من أن النُظُم مواتية للأطفال وتستهدف الوصول إلى الأشد حرمانا.

النتائج الرئيسية والدروس المستخلصة من التعاون السابق، ٢٠١٠-٢٠١٣

النتائج الرئيسية المحرزة

١١ - أسهمت اليونيسيف في تحسين قاعدة المعارف في المنطقة من خلال تقديم الدعم إلى البحوث التي تركز على الطفل وإسداء المشورة التقنية إلى لجان الطفل الوطنية والشركاء الآخرين في بلدان منطقة الخليج. ومن خلال الدعم الذي تقدمه اليونيسيف أعدت مجالس/لجان الطفولة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة دراسات تحليلية تركز على العدل بشأن حالة الأطفال/ولا سيما الأشد ضعفا (البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وقد أدت حالة التحليل إلى إثراء المشاورات التي أُجريت مع الشركاء الوطنيين ودون الوطنيين، ومع الفتيات والفتيان ذوي الخلفيات المتنوعة، وشمل ذلك الفئات الضعيفة المختلفة. وقدمت اليونيسيف الدعم إلى البحرين والإمارات العربية المتحدة في استخدام النتائج التي أسفرت عنها الدراسات التحليلية بشأن الأطفال من أجل إعداد سياسات/استراتيجيات وطنية للطفولة تحدد وتستهدف الفئات الضعيفة من الأطفال. وقد ولّدت الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات التي أُجريت في قطر بيانات جديدة بشأن الأطفال والنساء وأسهمت في توجيه الدراسة الاستقصائية القائمة على استخدام المساعد الرقمي الشخصي، على نطاق شامل. وأدت عملية تقييم الشراكة إلى وضع استراتيجية للدعوة على صعيد منطقة الخليج، وخطط عمل على المستوى القطري لتحديد شركاء محتملين إضافيين ومؤسسات مانحة، وأوصت أيضا بوضع مبادئ توجيهية وأدوات للاتصال موجهة إلى الجمهور بالتحديد.

١٢ - وقد دعم مكتب اليونيسيف في منطقة الخليج المجلس الأعلى للأمومة والطفولة والاتحاد العام للمرأة في الإمارات العربية المتحدة في ما يتعلق بتقييم الفجوات والقدرات في

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٩.

نُظِّم حماية الطفل في سائر القطاعات الاجتماعية - ولا سيما في مجال الرعاية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والأمن، والعدالة. وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المزودة بالموظفين على نحو كافٍ، والمرافق والمعلومات على صعيد المدارس، قامت اليونيسيف واللجنة الوطنية للطفولة في المملكة العربية السعودية بتطوير قدرة العاملين في المدارس على سرعة اكتشاف حالات إساءة معاملة الأطفال والتصدي لها، وذلك من خلال تدريب ٤٥ مدرباً.

١٣ - وما برحت اليونيسيف تتناول العديد من قضايا أزمات الحياة الصحية في الإمارات العربية المتحدة. وقد أمدت اليونيسيف وشركاؤها ٣٤ ٠٠٠ مراهق، وآباءهم، وموظفي مدارسهم بالمعلومات التي أدت إلى زيادة الوعي بأزمات الحياة الصحية (فيما يتعلق بالبدانة، والإصابات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز). وشملت النتائج الرئيسية الجهود التي بذلتها اليونيسيف في مجال الدعوة من أجل الحد من بدانة الأطفال في ذلك البلد سن قانون يحظر بيع الأصناف غير الصحية لرصد صحة الأطفال وتوجيه وضع تدابير إصلاحية؛ وإنشاء لجنة للصحة المدرسية بواسطة وزارة الصحة لرصد صحة الأطفال وتوجيه وضع تدابير إصلاحية؛ وإدراج دورات بشأن الصحة المدرسية كعنصر إلزامي في المنهج الدراسي الجديد. ونتيجة لنجاح تلك المبادرات المشتركة ووضوحها، يقوم عدد من الشركاء بمحاكاة مشاريع تناول البدانة والوقاية من الإصابات بين الأطفال والمراهقين، بحيث يشمل ذلك جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ عاماً و ١٥ عاماً المسجلين بالمدارس العامة.

١٤ - وتعد بلدان الخليج بمثابة شركاء عالميين مهمين لليونيسيف والجهات الأخرى الملتزمة ببقاء الطفل وتعليمه. وقد أبدت تلك البلدان تصدراً لقيادة القضايا الدولية، من قبيل "علم طفلاً" (قطر)، ومبادرة اللقاح الجديدة (المملكة العربية السعودية)، والاستجابة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة (فمثلاً، قدمت الكويت، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مساهمات إنسانية كبيرة إلى الأمم المتحدة كما قدمت مساهمات ثنائية). وأقيمت شراكات رئيسية مع حكومات ومؤسسات/جمعيات خيرية حكومية ووطنية وإقليمية، وحشدت الدعم للنداءات العامة التي تتولاها الحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، استُهلكت شراكات مع شركات خاصة وأفراد ذوي رصيد مالي ضخم لدعم أعمال اليونيسيف محلياً وعالمياً إما من خلال المنح العينية أو النقدية عن طريق حملات التسويق المرتبطة بالمقاصد والمنح المقدمة من الشركات.

١٥ - وقد أعدت أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبعض الوكالات غير المقيمة أول أطر استراتيجية قطرية مشتركة مع الأمم المتحدة على وجه الإطلاق. وهي تؤدي إلى إيجاد صوت جماعي أقوى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. واستناداً إلى استعراضات حالة التحديات

والفرص، حدد كل إطار استراتيجي أولويات مشتركة لوكالات الأمم المتحدة دعماً للبرامج الوطنية. وتركزت الأولويات الرئيسية على حقوق الطفل والمرأة.

الدروس المستخلصة

١٦ - وقد ساعدت البيانات المستخلصة من الوثيقة الحالية لبرنامج المنطقة أنه بالرغم من إحراز نتائج وتحقيق أهداف على الصعيد الوطني، ينبغي أن يتحول الاهتمام إلى أوجه الضعف دون الوطنية، وذلك بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لاتخاذ إجراءات هادفة على مستويات لامركزية بغية الوصول إلى أكثر الأطفال ضعفاً.

١٧ - وتضيف التدخلات البارزة والقابلة للمحاكاة لصالح الأطفال في البلد، والتي تعتمد على المدخلات التقنية الحديثة قيمة إلى البرامج القطرية وإلى تعبئة الموارد للمشاريع الإقليمية والعالمية. وقد أصبحت أهمية الاتصالات المنتظمة مع الشركاء الوطنيين والبرامج القطرية للأطفال، جلية من التمويل الكبير الذي تقدمه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، واعتمادهما المتزايد لمبادرات جديدة تتركز على الطفل.

١٨ - وليست منطقة الخليج منطقة دون فرعية متجانسة، وقد أعد بعض مانحي منطقة الخليج قدراتهم الخاصة على التنفيذ. وهذا يعني أنه يجب على اليونيسيف أن تظهر قيمتها المضافة الفريدة لتحقيق نتائج من أجل الأطفال. ويجب أن تقوم بهذا بفضل طابعها الحكومي الدولي، وولايتها المعيارية العالمية بالنسبة لحقوق الطفل، ووجودها المتراكم، وقدرتها التقنية، ولا سيما من حيث دورها بصفقتها مناصرة، ومنظمة للاجتماعات، ووسيطا للمعرفة، وشريكا بالغ الأهمية مختاراً من الحكومات، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين. ويتطلب العمل في منطقة الخليج وضوحاً من جانب المانحين ومعرفة، واستثماراً مناسباً في الوقت وفي الموارد، من أجل اكتساب ثقة الحكومات والشركاء الآخرين، إلى جانب نهج 'توحيد أداء اليونيسيف' في سائر المنطقة دون الإقليمية.

برنامج المنطقة، ٢٠١٧-٢٠١٤

جدول الميزانية الموجزة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)						
موارد أخرى						
عناصر البرنامج	البحرين	الكويت	قطر	المملكة الإمارات العربية المتحدة		المجموع
				السعودية	العربية المتحدة	
الشراكات المتواصلة من أجل ٣٣٨ حقوق الطفل في منطقة الخليج وعلى الصعيد العالمي		٥٠	٢٠٠	١٥٠	١٥٠	٨٨٨
المعرفة والأدلة المتعلقة بالأطفال	٤٤٠	٧٢٨	٥٧٨	٢١٨٣	٢١٨٣	٦١١٢
الشاملة لعدة قطاعات	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٦٦٧	٦٦٧	٢٠٠٠
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٩٠٠٠

عملية الإعداد

١٩ - عُقدت اجتماعات تشاورية مع نظراء تقنيين مع وزارات الخارجية لبلدان منطقة الخليج الخمسة. واسترشدت عملية إعداد البرنامج بخطط التنمية الوطنية للبلدان الخمسة بالإضافة إلى أطر الاستراتيجية القطرية المشتركة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

٢٠ - وقد استرشد إعداد البرنامج أيضا بنتائج تحليل الحالة في البحرين والإمارات العربية المتحدة، وبالدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات لقطر، وبالملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل، وبالتقارير السنوية لمكتب اليونيسيف لدول منطقة الخليج والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن عمليات إعداد الاستراتيجيات. وقد ضمت العمليات معا عددا كبيرا من الشركاء - ويشمل ذلك هيئات التنسيق الوطنية، والوزارات القطاعية، والمؤسسات دون الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني. وكانت هذه العمليات أيضا إضافة إلى نتائج المشاورات مع الأطفال والمراهقين. كما كان المدخل الذي قدمه تقييم شراكة مكتب اليونيسيف لدول منطقة الخليج، مهما.

عناصر البرنامج، النتائج والاستراتيجيات

٢١ - يتمثل الهدف العام لوثيقة برنامج المنطقة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ العمل ضمن شراكة مع الحكومات ومع شركاء آخرين في منطقة الخليج، من أجل إعمال حقوق الفتيات

والفتيان والمراهقين تدريجياً في مجال التنمية، وتوفير الحماية والمشاركة، مع التركيز على الأشد حرماناً. وخلافاً لمعظم وثائق برنامج المنطقة/البرنامج القطري، تتمتع وثيقة برنامج المنطقة هذه ببعْد محلي وعالمي في مجال الشراكة على حد سواء. وعلى هذا فإن الجهود التي يبذلها مكتب منطقة الخليج ستُوجَّه نحو تشكيل الإرادة السياسية القوية لدول الخليج (على النحو الوارد في خطط واستراتيجيات التنمية الدولية) لتحويلها إلى تغييرات محددة وإيجابية ومنصفة في البلد ترمي إلى تحسين حالة حقوق الفتيات والفتيان من خلال إجراءات تشريعية تتعلق بسياسات وإجراءات استراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة هدف رئيسي لوثيقة برنامج المنطقة يرمي إلى تعزيز الشراكات وحشد الدعم السياسي والموارد مع بلدان الخليج من أجل تحسين حياة الأطفال على الصعيد العالمي.

٢٢ - وتشمل عناصر البرنامج ما يلي: (أ) شراكات مستدامة من أجل حقوق الطفل في منطقة الخليج وعلى الصعيد العالمي؛ (ب) المعرفة والأدلة المتعلقة بالأطفال.

٢٣ - وتتمثل النتائج الرئيسية المتوقعة بحلول عام ٢٠١٧ فيما يلي: (أ) أن تُظهر الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الآخرين في منطقة الخليج موارد متزايدة تجاه حقوق الطفل في منطقة الخليج وعلى الصعيد العالمي، والتزامات في هذا الصدد؛ (ب) تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة باستخلاص وتحليل المعرفة فيما يتعلق بحالة حقوق الطفل؛ و (ج) استخدام الأدلة الجيدة وفي الوقت المناسب بشأن حالة الأطفال كي يستنير بها حوار السياسة الوطنية وإصلاح النُظْم.

٢٤ - وستشمل الاستراتيجيات الشاملة لكل العناصر ما يلي: تنمية القدرة من أجل تعزيز النُظْم؛ إعداد السياسات القائمة على الأدلة؛ إدارة المعارف؛ الدعوة والاتصال؛ بناء الشراكات الإستراتيجية مع مختلف أصحاب المصلحة؛ وتحديد وتعزيز الابتكارات الفعالة. وستُدمج استراتيجيات تعزيز المساواة الجنسانية والعدل في سائر عناصر البرنامج. وفي داخل عناصر البرنامج عامة، يجب أن تكون وثيقة برنامج المنطقة مرنة ومستجيبة بشكل فريد بحيث تأخذ الخصائص القطرية المختلفة في الاعتبار ولتتمكن من اقتناص الفرص غير المتوقعة للنهوض بشراكات وتحالفات جديدة من أجل الأطفال.

عناصر البرنامج

شراكات مستدامة من أجل حقوق الطفل في منطقة الخليج وعلى الصعيد العالمي

٢٥ - أبدت دول الخليج التزاماً بالمشاركة في القضايا العالمية المهمة. وقد تجلَّى هذا الاهتمام في أشكال مختلفة، ولا سيما داخلياً من خلال إنشاء مؤسسات تدعم عدداً من القضايا،

وعلى صعيد عالمي من خلال بذل الجهود الخيرية ومن خلال مساهماتها في المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالبناء على الالتزام القوي من جانب الحكومات والشركاء تجاه الأطفال، ستشارك اليونيسيف مع الشركاء وتقوم بتعبئة الموارد في منطقة الخليج إعمالاً لحقوق الطفل. والمتوقع أن تؤدي هذه الشراكات إلى زيادة القدرات والموارد المتاحة في المنطقة وعلى الصعيد العالمي لتحقيق النتائج بالنسبة للفتيات والفتيان. وستعمل اليونيسيف مع كل من بلدان الخليج الخمسة لتعبئة وتوجيه التزامها ومواردها الخاصة دعماً لأولويات تلك البلدان المحددة. فعلى سبيل المثال، يُعد التعليم أولوية عامة بالنسبة لقطر، بينما يُعد القضاء على شلل الأطفال أولوية بالنسبة للمملكة العربية السعودية. وستشكل شراكات جديدة مع شركاء آخرين إقليميين وعالميين من قبيل 'مؤسسات الفكر'، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، لاستخلاص المعارف واستكشاف النهج الابتكارية للبرمجة. وستُعزز اليونيسيف شبكتها العالمية من أجل استخلاص وتقاسم الممارسات والمعارف الجيدة بغية توفير الفرصة للشركاء الإقليميين والتفاعل بشأن قضايا البرمجة والقضايا السياسية مع الشركاء في سائر المناطق. وستكون فرص التعاون بين بلدان الجنوب، والدعوة والاتصال الاستراتيجي استراتيجيات رئيسية لهذا العنصر من عناصر البرنامج.

المعرفة والأدلة المتعلقة بالأطفال

٢٦ - ستقدم اليونيسيف الدعم لبلدان الخليج في إطار هذا العنصر من عناصر البرنامج كي تتزود على أفضل وجه بالأدوات والأساليب لتحسين قدراتها على تحليل البيانات، فضلاً عن استخلاص بيانات نوعية لفهم نطاق وأنماط أوجه اللامساواة بصورة أكثر منهجية، بما في ذلك في مجال حماية الطفل. ويمكن بعد ذلك استخدام وتحليل هذه البيانات المركزة على الإنصاف لتوفير أساس لزيادة تطوير السياسات القائمة على الأدلة. وستستخدم أدوات وأطر الإنصاف على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتحديد الحواجز والعقبات ولرصد التقدم من أجل التغلب عليها. وستدعم اليونيسيف الحكومة والشركاء الآخرين من أجل إعداد مجموعة وطنية من مؤشرات حقوق الطفل تستند إلى معايير دولية تتعلق بحقوق الطفل. وستستكشف اليونيسيف إنشاء مراكز للتفوق في المنطقة دون الإقليمية، من أجل تعزيز أفضل الممارسات، والابتكارات، والبحوث الحديثة في مجالات مختارة من حقوق الطفل.

٢٧ - وتتمتع اليونيسيف وشبكتها العالمية بإمكانية قوية لإدخال قيمة مضافة في مجال إعداد السياسات وإصلاح النظم في مجالات مختلفة. وقد تم تحديد ثلاثة مجالات استناداً إلى مناقشات مع شركاء حكوميين. ومن ناحية ثانية، فإن وثيقة برنامج المنطقة هي إطار شراكات مرن يدفعه الطلب، ويمكنه أن يشتمل على مجالات أخرى ذات أولوية لدعم

استخلاص المعارف بالتزامن مع قيامها. فأولاً، سوف تدعم اليونيسيف في مجال الحماية الاجتماعية بالشراكة مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، الحكومات المهتمة في أن تحظى بتحليل مستمر ومستكمل لآليات الحماية الاجتماعية، لكي تكون هذه الآليات أكثر حساسية أو استجابة لأكثر الأطفال وأسرهم عُرضة للخطر. وفي الوقت نفسه ستقيم الاستراتيجيات الابتكارية تآزراً بين نُظُم الحماية الاجتماعية وحماية الطفل لتحسين الحماية لجميع الأطفال. وثانياً، فإنه في ضوء ما يحظى به النماء في مرحلة الطفولة المبكرة من أهمية في مختلف الخطط الوطنية، ستعمل اليونيسيف مع الحكومات المهتمة على استخلاص الأدلة كي تستنير بها السياسات والبرامج المتعلقة بتوفير النماء المتكامل في مرحلة الطفولة المبكرة في بلدانها. وثالثاً، فمن أجل تعزيز تنمية قدرات المراهقين، سيدعم مكتب اليونيسيف في منطقة الخليج استخلاص المعارف وتقاسم أفضل الممارسات العالمية من أجل إعداد برنامج فعال للمهارات الحياتية. وسيرمي هذا البرنامج إلى زيادة فرص مشاركة المراهقين وزيادة وعيهم بفوائد اعتماد أنماط حياة صحية. كما سيعزز ذلك من قدرتهم على اتخاذ خيارات صحية (للقاية من البدانة، والإصابات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) ومقاومة الضغوط لاعتماد سلوكيات ضارة وخطيرة. وفي الوقت ذاته، سيؤدي ذلك إلى تحسين مهاراتهم في حل النزاعات. وستشجع وسائط الإعلام الاجتماعية والتكنولوجيا المتنقلة التعلم التفاعلي.

٢٨ - ويشمل عنصر البرنامج الشامل لعدة قطاعات التكاليف المتعلقة بتنفيذ البرنامج القطري بفعالية وكفاءة، بما في ذلك مرتبات الموظفين الذين يؤدون مهام شاملة.

العلاقة بالأولويات الوطنية

٢٩ - وتتماشى عناصر البرنامج مع خطط التنمية الوطنية لدول الخليج، والعديد منها يضع في مصاف الأولوية القضايا التالية: تحسين نوعية الحياة لجميع الأطفال، التركيز على من هم أشد حاجة واستخدام نهج كلي يشمل رفاه الأطفال وحمايتهم؛ الانتقال من الرعاية الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية؛ التنمية الإقليمية المتوازنة؛ تعزيز أنماط الحياة الصحية ولا سيما من خلال المدارس وحملات وسائط الإعلام؛ وضع نُظُم آليات لتوفير الحماية من العنف المتزلي بصورة شاملة لاكتشاف العنف ضد الأطفال وإهمالهم في وقت مبكر؛ وتزويد الشباب بالمهارات من أجل المشاركة الفعالة والتمتع بالمواطنة ذات المسؤولية لإعدادهم لأدوار قيادية. وترمي بعض خطط التنمية الوطنية إلى تحسين التشريعات، وتعزيز المؤسسات والموارد البشرية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. وكل هذه الأمور تتماشى مع النهج البرنامجية المقترحة لليونيسيف، وهي مشمولة أيضاً في الأطر الاستراتيجية القطرية المشتركة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

٣٠ - وستدعم وثيقة برنامج المنطقة أهداف دول منطقة الخليج لبناء تماسك اجتماعي وتوزيع جغرافي عادل لفرص التنمية، فضلا عن تعزيز المسؤولية الاجتماعية. وباستخلاص الأدلة لتوجيه إصلاح السياسات، ستُسهم وثيقة برنامج المنطقة فيما يلي: الحد من الفوارق بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية؛ مساعدة نُظم الخدمات على الانتقال من الرعاية الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية؛ وصياغة سياسات/استراتيجيات لتغطية الأطفال الضعفاء.

العلاقة مع الأولويات الدولية

٣١ - ويسعى البرنامج أيضا إلى دعم الاستجابات الوطنية ضمن الالتزامات الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي تقارير الدول الأطراف المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل والمعاهدات الأخرى لحقوق الإنسان وبرامج التنمية. ووثيقة برنامج المنطقة مصممة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في منطقة الخليج من أجل الاستجابة للتوصيات المقدمة من اللجان بشأن الاتفاقيتين المشار إليهما أعلاه، وتنفيذهما تدريجيا. وستُنفذ مبادراتها ضمن الإطار العام لخطة اليونسيف الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وستعزز الدعوة للسياسات إعمال الالتزامات الوطنية الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمثل عنصر البرنامج بشأن الشراكات الإسهام المهم الذي يمكن تقدمه هذه البلدان من أجل النهوض بالأولويات الدولية، بما فيها خطط التنمية التي لم تُنجز لصالح بقاء الطفل، والتعليم والحماية.

الشراكات الرئيسية

٣٢ - يُعد بناء الشراكات أحد ركيزتي وثيقة برنامج المنطقة هذه. وستكون هيئات التنسيق الوطنية لتنفيذ البرنامج هما اللجنتان الوطنيتان للطفولة في البحرين والمملكة العربية السعودية، واللجان العليا لشؤون الأسرة في الكويت وقطر، والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة في الإمارات العربية المتحدة والاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة. وسيتم توسيع نطاق العلاقات التي تُركز على الطفل مع منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، وفي تلك الأثناء، ستستكشف بصورة استباقية طرق ابتكارية للعمل وتحقيق النتائج. وستبني الشراكات مع مؤسسات وطنية وإقليمية ومع أصحاب مصلحة رئيسيين آخرين للمضي قُدُما في خطة التنمية من أجل الأطفال، وتعزيز الإرادة السياسية للبلدان الخمسة.

٣٣ - وسوف يُكفل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة لتحقيق الرؤية المشتركة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى الشواغل المشتركة للبلدان الثلاثة

الأخرى. وسيتم إشراك الحكومات في حوار لمواءمة تعاونها مع الأمم المتحدة، وفقا للاتجاهات الإنمائية العالمية المتغيرة على نحو ما اقترحه الاستعراض الشامل الذي يجري كل ٤ سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ففي البحرين، سيقدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم إلى الحكومة لتلبية التوصيات التي قدمتها اللجنة المستقلة للتحقيق بشأن البحرين. وستقود اليونيسيف عملية تماسك ومصالحة اجتماعية. وفي المملكة العربية السعودية، سيشارك فريق الأمم المتحدة القطري في تقديم تقرير بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد كجزء من عملية الاستعراض الدوري الشاملة. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف اقتراحا مشتركا لفريق الأمم المتحدة بشأن مبادرات حفازة على المستوى القطري تتعلق بمراعاة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

الرصد، والتقييم، وإدارة البرنامج

٣٤ - ستُعد سنويا أو كل سنتين، مع الشركاء/ الوزارات المعنية ذات الصلة خطط نشر لبلدان محددة. وستُدمج عمليات الرصد المشتركة والزيارات الميدانية كجزء من الخطة المتكاملة المشتركة للرصد والتقييم. وستوجه كافة عمليات الرصد من خلال التركيز على العدل. وسيتم تسهيل تنسيق البرنامج من خلال الدعم التقني المقدم إلى اللجان الوطنية للطفولة في البحرين والمملكة العربية السعودية، ومع المجلس الأعلى الكويتي لشؤون الأسرة، والمجلس الأعلى القطري لشؤون الأسرة، والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، والاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة.

٣٥ - وستُنظَّم استعراضات البرنامج السنوية والزيارات الميدانية مع الشركاء المنفذين مع إجراء تقييم دوري و/أو دراسات استقصائية. وسيجري القيام باستعراض منتصف المدة للبرنامج في عام ٢٠١٥. وتُبنى استعراضات أفرقة الأمم المتحدة القطرية - الشركاء، السنوية وفي منتصف المدة على الأطر الاستراتيجية القطرية المشتركة. وستساعد الوثائق ونشر المعلومات بشأن الإنجازات على نطاق واسع، والدروس المستخلصة، وأفضل الممارسات والعقبات التي تتم مواجهتها في تعزيز اعتماد نُهج إيجابية وابتكارية، وفي استنارة التصميم المقبل لوثائق برامج المناطق وأطر الاستراتيجيات القطرية المشتركة. ونظرا لأهمية ونطاق الشركاء في هذه المنطقة، سيتم إعداد دراسة استقصائية للشركاء بالتزامن مع استعراض منتصف المدة.